لقاء سوري إيراني لتامين مستلزمات الإنتاج الزراعي

قطنا لـ«الوطن»: حاجتنا أسمدة وبيوت بلاستيكية جديدة قابلة للفك والتركيب وطالبنا بإيجاد آلية لاستيراد الجرارات من قبل المصرف الزراعي

هناء غانم

قضايا عديدة ناقشها وزير الزراعة محمد حسان قطنا مع الوفد الإيراني برئاسة المدير التنفيذي لجمعية الصداقة الشعبية السورية الإيرانية الدكتور حسن شاخصي تناول خلالها العديد من المواضيع المهمة التي تسهم في تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي.

وأكد الوزير قطنا بداية على أن أوجه التعاون المطروحة في مجال الزراعة وتأمين مستلزمات الإنتاج بين البلدين ليست بجديدة لكن لابد من تطويرها وخاصة في الجانبين الاقتصادي والزراعي منها، معتبراً أن القطاع الزراعي هو المحور الأساسي التي يجب العمل عليه بما يخدم مصلحة البلدين، لافتاً إلى أن للقطاع الزراعي دوراً كبيراً في تحقيق الاستقرار الغذائي في سورية، وتأمين مستلزمات هذا القطاع في الأوقات المناسبة والحرجة يساعد على نجاح الخطة الإنتاجية الزراعية وبالتالي العودة للإنتاج وتأمين الاحتياجات من الغذاء.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أوضح الوزير «أن اللقاء مع الوفد الإيراني سيكون مثمراً حيث تمت مناقشة ما هي المستلزمات الزراعية التي تحتاجها سورية للتقدم في المجال الزراعي وما هي المواد التي يمكن أن يقدمها للجانب الإيراني إضافة إلى دراسة أساليب التسديد والدفع وغيرها، حيث طرح الجانب السوري حاجة سورية لتوريد كميات من الأسمدة الآزوتية اليوريا لتأمين حاجة الفلاحين من هذه المواد وأيضاً استيراد بيوت محمية مصنعة من البلاستيك وهي عبارة عن بيوت من نماذج جديدة قابلة للفك والتركيب وعازلة للحرارة ويمكن تركيبها في المناطق التي تتعرض للرياح الشديدة في المنطقة الساحلية لتجاوز موضوع الأضرار التي تنجم عن الرياح.

وأضاف قطنا: إن ظروف الحرب والتغيرات المناخية أدت إلى تراجع المساحات المزروعة، والقطاع الزراعي الآن يحتاج لاستيراد مستلزمات الإنتاج من أسمدة وأعلاف ومبيدات ومصادر طاقة، بالإضافة للآلات الزراعية الحديثة مثل الجرارات وغيرها، مشيراً إلى أهمية التعاون مع الجانب الإيراني لتأمين هذه الاحتياجات أو جزء منها. وطالب الجانب السوري بإيجاد آلية لاستيراد الجرارات من قبل المصرف الزراعي من خلال الاكتتاب على عدد منها باستطاعات مختلفة لتأمين حاجة الفلاحين من المكننة الزراعية، موضحاً أن الوفد الإيراني أكد أنه على استعداد للتعاقد على توريد كميات من المواد التي تحتاجها سورية والتنسيق مع الشركات الأخرى وتوريد البيوت المحمية والجرارات، لافتاً إلى التعاون في مجال المكننة الزراعية والبيوت الزجاجية المحمية ونظام الزراعة المائية وإكثار غراس النخيل بالنسج، والثروة الحيوانية، والاستفادة من التجارب الإيرانية في هذه المجالات.

وأشار الوزير إلى أن الوفد الإيراني اقترح إقامة معامل وشركات للصناعات الزراعية المهمة إضافة إلى الاهتمام بإنتاج الشبك البلاستيكي لحماية المساحات المزروعة، إضافة إلى مقترحات أخرى هدفها تعزيز التبادل التجاري والاقتصادي بين البلدين، وأنه تم الاتفاق على أن يكون هناك مناقشات لما تم الاتفاق عليه من خلال جلسات تخصصية خلال اليومين القادمين لدراسة كيفية التسديد والدفع وإمكانية التوصل إلى ما نصبو إليه لما فيه مصلحة البلدين.

من جهته أبدى رئيس اللجنة الاقتصادية بالجمعية د. شاخصي استعداد الجمعية للتعاون مع الجانب السوري في هذه المجالات المطروحة بعد وضع الصيغ الفنية المناسبة والتوافق على آلية التعاون، لافتاً إلى ضرورة مواصلة التشاور واللقاء مع المعنيين والمتخصصين في سورية لتحديد المواصفات المطلوبة.

ومن الجدير ذكره أن وزير الزراعة كان قد أكد خلال الاجتماع أن منظمة الفاو كان لها باع كبير في تطوير الزراعة والموارد المائية في سورية وقد نفذت مشاريع لحماية الغابات والإنذار المبكر عن الكوارث وغيرها من المشاريع.. والأهم أن هذه المشاريع أعطت قيمة إضافية للقطاع الزراعي، لافتاً إلى أنه ونتيجة ظروف الحرب انتقل عمل المنظمة في سورية إلى تحقيق سبل العيش وقد كان لها أثر إيجابي في استقرار السكان المهجرين بدعم من المنظمة لعدد من المشاريع وخاصة الموارد المائية والتدخلات للأسر والزراعات الريفية بالمنطقة.

وما نسعى إليه اليوم هو تقييم مشاريعنا مع منظمة الفاو والأهم ما هي رؤيتنا للمرحلة القادمة وكيف سيتم التعاون والتنسيق.. وما هي المشاريع التي تطمح وزارة الزراعة لاستهدافها... حتى نتمكن من بناء القطاع الزراعي على أسس علمية ضمن الإستراتيجية التي وضعتها الوزارة للمرحلة القادمة.

> شاخصي: مستعدون للتعاون بعد وضع الصيغ الفنية المناسبة وإقامة صناعات للمنتجات الزراعية

تفاح طرطوس وحمص لا يمكن تخزينه

هزاع لـ«الوطن»: السورية للتجارة باعت السكر للتجار بـ٣٥٠٠ ليرة للكيلو مقابل تعهد بيعه للمستهلك بـ ٣٩٠٠ ليرة

رامز محفوظ

أعلنت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن المؤسسة السورية للتجارة بدأت بطرح كميات من مادة السكر بسعر الجملة بـ٣٥٠٠ ليرة (بالشوالات) لبائعي نصف الجملة والمفرق وذلك في سوق الزبلطاني بدمشق على أن يتعهد البائع ببيع المادة إلى المستهلك بسعر ٣٧٠٠ فرط و٣٩٠٠ معبأ.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير عام المؤسسة السورية للتجارة زياد هزاع أن الهدف من هذا الإجراء توفير المادة بالأسواق، مبيناً أنه تم وضع ضوابط لتجار الجملة في سوق الهال بالزبلطاني يجب أن يلتزموا بها وهي أن يتعهد التاجر صاحب المحل ببيع مادة السكر للمستهلك بسعر ٣٧٠٠ ليرة للكيلو في حال كان فرطاً وفي حال كان معبأ يباع بسعر ٣٩٠٠ ليرة للكيلو.

وأوضح هزاع بأن سيارات السكر توزع المادة لتجار المفرق والجملة وتم إعطاء تعليمات بأن تكون حصة تاجر المفرق كيسين وتاجر الجملة ٥ أكياس.

ولفت هزاع إلى أنه يتم إرسال السيارات المعبأة بمادة السكر تباعاً لسوق الهال للزبلطاني وتم إرسال واحدة معبأة بكمية ٢٠ طناً تم توزيعها للتجار وهناك سيارة أخرى ستوزع ٢٥ طناً، لافتاً إلى أن الكميات التي سيتم إرسالها للسوق لن تكون كميات كبيرة لكننا نسعى لتوفير المادة.

وأشار إلى أن السورية للتجارة ستنظم قوائم بأسماء التجار الذين حصلوا على المادة ومفصل هويتهم وسيتم إرسال هذه القوائم إلى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق من أجل التحقق من التزامهم بالبيع بالتسعيرة التي تم تحديدها.

وأوضح بأن توزيع مادة السكر للتجار في سوق الهال بالزبلطاني جاء بالتوازي مع قرب البدء بافتتاح دورة توزيع مواد مقننة جديدة التي من المقرر أن تبدأ في الأول من الشهر المقبل والتوزيع بموجب البطاقة الالكترونية من خلال الرسائل بمعدل كيلين لكل مواطن بسعر ٣٨٠٠ ليرة للكيلو الواحد.

وعن استجرار التفاح من الفلاحين أوضح هزاع أنه تم عقد اجتماع من أجل تفصيل ووضع أسس لاستجرار التفاح من الفلاحين وأن التفاح المتاح حالياً هو من إنتاج محافظتي حمص وطرطوس وهذا النوع من التفاح لا يمكن تخزينه وسيتم العمل على ذلك ريثما يبدأ تخزين التفاح المنتج في محافظات ريف دمشق والسويداء.

وأكد أن هناك انخفاضاً بأسعار التفاح لأقل من التكلفة التي يدفعها الفلاحون وتتدخل المؤسسة حالياً من خلال استجرار المادة من الفلاحين مباشرة بهدف تحسين مستوى البيع والسعر المتداول حيث لا يكون التفاح عرضة للضمانة والتجار، مشيراً إلى أن المادة ستطرح في صالات السورية للتجارة حصراً بسعر اقل من سعر السوق، والكميات التي سيتم استجرارها مرتبطة بالإنتاج والطاقة التخزينية لوحدات التبريد الموجودة.

وكان هزاع قد ترأس اجتماعاً في الإدارة المركزية للمؤسسة ضم معاوني المدير العام ومدير التسويق الزراعي والحيواني في المؤسسة ومديري الفروع في المحافظات وذلك لدراسة تسويق التفاح من الفلاحين.

وأكد هزاع خلال الاجتماع أن هدف المؤسسة التدخل الإيجابي في الأسواق من خلال شراء كميات من التفاح وعرضها في صالات السورية للتجارة في المحافظات، مشدداً على شراء التفاح من الفلاح مباشرة للحد من الحلقات الوسيطة كي تصل المادة إلى المستهلك بسعر أقل من السوق.

ونوه مدير عام السورية للتجارة بأهمية العمل كفريق واحد وتشكيل لجان في كل الفروع لمتابعة كل ما يتعلق بالتسويق، مضيفاً إن كل فرع معني بتأمين المواد لصالاته بالشكل الأمثل وبأسعار مخفضة.

تجارة العقارات.. ركود.. ومن يبيع هو المضطر ومن يشتري عدد من المغتربين فقط

مكاتب عقارية: متوقفة وما عادت كالسابق بسبب قانون البيوع العقارية وطلب أسعار خيالية

جلنار العلي

تختلف الآراء حول تجارة المنازل في الوقت الحالي، فالبعض يراها تجارة ناجحة، معللاً رأيه بأن شراء أي منزل في أي مكان والانتظار عدة أشهر سيعود على صاحب العقار بربح بالملايين، والبعض يرى أن انخفاض العملة الجائز حدوثه خلال هذه الفترة أن ازدياد التضخم، سيجعل الربح مجرد رقم وهمي.

«الوطن» جالت على عدة مكاتب عقارية، أجمع كل من فيها على أن تجارة المنازل والعقارات حالياً راكدة وما عادت مربحة كما السابق.

مجد أحد أصحاب المكاتب العقارية في جرمانا، قال: إن الإجراءات التي تم اتخاذها بالنسبة لعمليات البيع والشراء (قانون البيوع العقارية) أثرت على سوق العقارات بشكل كبير، وذلك بسبب شروط التحويلات المالية والبنكية والموافقات الأمنية واللجان التي تم تشكيلها لحساب السعر الرائج للمنازل في كل منطقة، والتي ظلمت أبنية على حساب أخرى فيما يخص موضوع الضرائب، مشيراً إلى أن عمليات البيع حالياً اضطرارية أكثر من أن تكون بغرض التجارة، متابعاً: «كما تأثر هذا السوق بسبب عزوف بعض المغتربين عن الشراء نهائياً إذ يقوم بمقارنة الأسعار ببلاد الاغتراب فيجد أن السعر ذاته ويفضل الشراء في الخارج، ناهيك عن الارتفاع الكبير لمواد الإكساء والبناء حيث وصلت تكاليف الإكساء الجيّد للمتر مربع الواحد إلى ٦٠٠ ألف ليرة». مضيفاً بأن أسعار العقارات منذ بداية العام الحالي وحتى اليوم لم ترتفع أكثر من ٥ بالمئة، لافتاً إلى أنه في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ أي بعد تفشي وباء فيروس كورونا ارتفعت الأسعار إلى نحو ٥٠ بالمئة، وكانت تجارة العقارات مزدهرة في السابق، ولكن – وإضافة إلى صدور قانون البيوع – تسبب دخول الكثير من الأشخاص إلى هذا السوق وقيامهم بطلب أسعار وأرباح خيالية تأثر هذا السوق سلباً.

وحول متوسط الأسعار، كشف صاحب المكتب أن سعر أي منزل بأسوأ منطقة في جرمانا يتجاوز الـ ١٠٠ مليون ليرة، أما المناطق الجيدة فيتراوح سعر المنزل فيها بين ٣٠٠ – ٦٠٠ مليون ليرة، وينخفض السعر إلى نحو ٦٠ مليون ليرة في المناطق المحررة بالغوطة.

من جهته، الخبير الهندسي الدكتور محمد الجلالي أوضح في تصريح لـ«الوطن» أن تجارة المنازل اليوم تعاني من حالة ركود وذلك بسبب انخفاض القدرة الشرائية لليرة السورية وتغيرها بشكل دائم، مضيفاً: «أما من يلجأ اليوم إلى بيع منزله للتجارة فيه واستثجار منزل آخر للسكن فهو يقوم بذلك لأن أسعار العقارات تعتبر مرتفعة مقارنة بالدخل، لذلك يبقى الإيجار مقارنة بالتملك أقل كلفة استثمارية، وبالتالي من الممكن أن يحقق الشخص قيمة مضافة من خلال بيع وشراء المنازل».

وأشار إلى أن ارتفاع أسعار العقارات أمر طبيعي وخاصة أمام التضخم الجامح وغير الواضح الذي تعيشه البلاد، معتبراً أن ارتفاع أسعارها أقل من الارتفاع في معدلات التضخم، وإذا تم مقارنة أسعارها بمؤشر أسعار المستهلكين؛ أي ارتفاع المستوى العام للأسعار مقارنة بما قبل الأزمة، نرى أن أسعار العقارات انخفضت، والمشكلة تكمن في تراجع الدخل، موضحاً: «وبذلك نحن لا نستطيع تحديد فيما إذا كانت تجارة المنازل تربح بالفعل أم لا، لأن علم الاقتصاد يفرّق بين الربح المالي (المحاسبي) الذي يساوي الإيرادات مطروحاً منها المصاريف، والربح الاقتصادي الذي يساوي الإيرادات مطروحاً منها المصاريف مطروح منها أيضاً تكلفة الفرصة البديلة بمعنى العائد الذي كانت ستحققه هذه الأموال لو تم استثمارها في مكان آخر أي إن هذه المشاريع قد تكون رابحة مالياً ولكن مقارنة ببدائل أخرى فهي لم تحقق ربحاً اقتصادياً وهو الربح الأهم بالنسبة للاقتصاد».

وفي هذا السياق، بيّن الجلالي أن أسعار العقارات اليوم في حالة ركود وتكاد تكون أقل من التكاليف لعدم وجود طلب ودخل جيّد على الرغم من وفرة العرض في السوق، مضيفاً: «وإذا قسنا ارتفاع الأسعار وفق تغيرات أجور التكسي على سبيل المثال، تبلغ اليوم أجرة التكسي من منطقة التضامن إلى وسط العاصمة ١٠ آلاف ليرة، في حين كانت قبل الأزمة ٢٥ ليرة، أما المنزل في نفس المنطقة الذي يبلغ سعره ٥٠ مليون ليرة فكان سعره قبل الأزمة مليون ليرة، أي إن المنازل ارتفع سعرها ٥٠ مرة فقط في حين التكاسي ارتفع سعرها ٤٠٠ مرة».

وأشار إلى أن سعر المتر في العاصمة يصل إلى ٢٠ مليون ليرة، أي إن سعر الشقة التي تبلغ مساحتها ١٠٠ متر في منطقة كفرسوسة يتراوح بين ٢–٣ مليارات ليرة وهذا ليس رقماً كبيراً، أما سعر ذات الشقة في ضاحية قدسيا فيصل إلى ٥٠٠ مليون ليرة أي إن سعر المتر الواحد يبلغ ٥ ملايين ليرة.

> خبير هندسي: ما تزال أسعار العقارات أقل من ارتفاع معدلات التضخم

الاقتصاد غير الرسمي حوالي ٧٠ بالمئة

خبير ضرائب: الربط الإلكتروني خطوة ناقصة لا تكتمل من دون مشروع إصلاح ضريبي متكامل وتطبيق نظام الفوترة

طلال ماضي

يستمر السجال اليومي القائم بين التجار والصناعيين من جهة، والمكلفين من وزارة المالية بتطبيق نظام الربط الإلكتروني من جهة أخرى، حول رقم العمل الصحيح، حيث لا يقبل المكلف بوضع الرقم الصحيح ويقول: «المالية تحاسبني على حجم مبيعاتي النهائية ولا تنظر إلى حجم المصروفات، فمثال المحروقات أدفع ثمنها بالسعر الحر وتتم محاسبتي بالسعر الرسمي وأنا لا أحصل عليه»، والوصول إلى حل وسط بين الطرفين وتطبيق العدالة في التكليف بعيداً عن العشوائية القائمة حالياً بين التكليفات في السنوات السابقة والحالية هو مطلب الجميع للوصول إلى التكليف الضريبي العادل.

الأستاذ الجامعي والخبير بالضرائب الدكتور مدين الضابط أكد في تصريح لصحيفة «الوطن» أن الإصلاح المالي نقطة الانطلاق في عملية الإصلاح الاقتصادي سواء على صعيد الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري، أم على صعيد الموارد وفي مقدمتها الموارد الضريبية بشقيها المباشرة وغير المباشرة، لكن للأسف وزارة المالية تعمل في مجال الإصلاح الضريبي ضربات متفرقة لا تؤدي إلى الإصلاح المنشود.

واعتبر الضابط أن الربط الإلكتروني الذي تعمل عليه الوزارة موجود في جميع دول العالم، وخاصة الأنظمة الضريبية المتطورة، وهو جزء من عملية الاستعلام الدقيق عن الضرائب والوصول إلى الالتزامات الضريبية الصحيحة، لكنه يعتبر خطوة ناقصة وجزئية لا يمكن أن تكتمل من دون الوصول إلى مشروع إصلاح ضريبي متكامل.

وأشار الضابط إلى ضرورة الكشف عن المطارح الضريبية الجديدة والوصول إلى الالتزامات الضريبية الصحيحة المبنية على عامل مهم جداً هو القدرة على الدفع، أي ربط الالتزام بالمقدرة على الدفع، فمن خلال الربط الإلكتروني يتبين بالضبط حجم الأعمال والصفقات والأرباح لكون الواقع اليوم يقول إن هناك صفقات كبيرة جداً تتم من دون أن يعلم بها أحد، ومن دون أن تسدد الضرائب وهذه الحال يجب ألا تستمر.

وبين الضابط أن مشروع الإصلاح الضريبي بحاجة إلى تحسين الاستعلام والتشريع وكفاءة الإدارة الضريبية عموماً، والعمل على تعزيز الثقة والوصول إلى معدلات أعلى من الامتثال الضريبي القائم حالياً، وبحاجة أيضاً إلى النزول إلى الأرض والعمل على ربط إلكتروني فني، وتخفيض المعدلات الضريبية لتعزز المطارح الضريبية الجديدة، وتشجيع المكلف على الالتزام بدلاً من البحث عن مخارج للتهرب الضريبي، وسؤال التاجر أو الصناعي الدائم: هل يعقل أن أدفع ثلث أرباحي ضرائب يجب أن تجد المالية جواباً عليه، وأن يكون الحوار شفافاً بين الإدارة الضريبية والمكلفين والوقوف على هذه المخاوف وتذليلها.

وأشار الضابط إلى أن الأنظمة الضريبية في العالم تعمل على تحويل مفهوم الإكراه في النظام الضريبي إلى مفهوم الالتزام الطوعي من خلال ترغيب المكلفين، وأن يشمل الربط الإلكتروني جميع المكلفين من دون استثناء، داعياً إلى أن يكون الربط عبارة عن جزئية بسيطة من مشروع إصلاح للنظام الضريبي ككل بمقوماته الثلاثة التشريع والإدارة والمكلف، وهذا الكلام قابل للتطبيق وتم الحديث به منذ عشرات الأعوام السابقة ولم ينفذ.

واعتبر أن النظام الضريبي في سورية يحارب لكون الكثير من الصفقات تتم خارج النظام ولا أحد يعلم بها، والخسائر التي تتكبدها الخزينة من جراء تأخر تطبيق نظام ضريبي عادل كبيرة جداً، ويجب أن تكون مرتبطة بنظام فوترة وهو شرط مهم ولا بد من تصحيح عمليات التسعير على صفحة البيان الجمركي وصورة المنتج النهائي، وإذا لم توثق الأسعار فكيف سأوثق المبيعات.

ويرى الخبير أن الاقتصاد غير الرسمي في سورية يصل إلى ٧٠ بالمئة حسب المؤشرات والدراسات، بينما بينت وزارة المالية أن رقم الأعمال الكلي للمتهربين ضريبياً التي لم تدفع عليها الضريبة في عام ٢٠٢١ بلغ ٣٢٠٠ مليار ليرة سورية، وحوالي ١٠٠ مليون دولار، وهؤلاء تقدموا بإقرارات بتهربهم وطلبوا من الوزارة تسوية أوضاعهم، وعندما نتحدث عن مشروع إصلاح ضريبي متكامل ومزايا وإيجابيات عندها ستعزز الخزينة بأضعاف هذه الأرقام المتهربة، مشيراً إلى أن المرسوم التشريعي رقم (٨) لعام ٢٠٢١ المتضمن قانون حماية المستهلك الجديد شدد العقوبات والغرامات على الاحتكار والبيع من دون فاتورة، لكن للأسف لا أحد يلتزم بتداول الفواتير، ومشروع الإصلاح الضريبي مجموعة من الحلقات تتكامل مع بعضها، ونظام الفوترة إحدى أهم هذه الحلقات، وعند تطبيقه فجميع التكاليف ستكون واضحة لكونها ضمن ميزانية تضم دخلاً ومصاريف وأرباحاً، والتجار سيلتزمون بتقديم تحليل بيانات تكلفة وتسعر بناء عليه.

صحيح أن الربط الإلكتروني اتجاه جيد، لكن السؤال هل يمنح تعاملاً متكافئاً بين المكلفين؟ وهل وزارة المالية تأخذ بعين الاعتبار هذه النقطة من الناحية القانونية، وتعمل على تنفيذ العدالة وإلغاء العشوائية القائمة بالتكليف؟ وهل سيتم تعميم الربط على الجميع من دون استثناءات ؟

> ضرورة تحويل مفهوم الإكراه في النظام الضريبي إلى الالتزام الطوعي من خلال ترغيب المكلفين